

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٥ ابريل ٢٠٠٩

حقائق

بقلم: إبراهيم نافع



أعلنت الأمم المتحدة اختيار ممثل الادعاء السابق في جرائم الحرب، الجنوب إفريقي ريتشارد جولدستون، لرئاسة بعثة دولية لتقصي الحقائق عن ارتكاب القوات الإسرائيلية، ومقاتلين فلسطينيين انتهاكات لحقوق الانسان في قطاع غزة. وجاء قرار اختيار جولدستون تنفيذًا لقرار صدر عن مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في ١٢ يناير الماضي. وسبق لجولدستون أن عمل مدعياً عاماً لمحكمتين دوليتين شكلهما مجلس الأمن الدولي للتحقيق في جرائم حرب ارتكبت في رواندا ويوجوسلافيا السابقة، وبمجرد الاعلان عن تشكيل فريق تقصي الحقائق سادت حالة من الغضب لدى الحكومة الإسرائيلية التي بادرت بالتنديد بالخطوة، وأعلن المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية أن ما يجري ليس محاولة لمعرفة الحقيقة، بل هي محاولة للإساءة إلى سمعة إسرائيل والانضمام إلى الجهود التي تبذلها بعض الدول لوصف الدولة العبرية بأنها شيطان.

وفي تقديري أن خطوة مجلس الأمن تعد تاريخية بالنسبة للقضية الفلسطينية، فتشكيل لجنة تقصي حقائق للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت علي أرض غزة، أمر مهم للغاية،

فالجرائم بالكامل إسرائيلية، كما أن اختيار المدعي العام لمحكمتي يوجوسلافيا ورواندا أمر له دلالة مهمة، كما أن ردود الفعل الحادة والغاضبة الصادرة عن إسرائيل تكشف بوضوح عن أن قادة الدولة العبرية لم يتوقعوا

أن تتحول إسرائيل إلى دولة عادية يمكن أن تحاكم علي جرائم ارتكبتها، فإسرائيل كانت تتصرف حتي وقت قريب باعتبارها دولة فوق القانون الدولي، تفعل ما تريد دون خشية من ملاحقة أو محاسبة، وقد عودتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة علي ذلك، وكانت واشنطن توظف حق النقض الذي تتمتع به في مجلس الأمن الدولي لخدمة السياسات الإسرائيلية وحماية إسرائيل من أي ملاحقة دولية.

وفي تقديري أن تشكيل بعثة تقصي حقائق فيما جري في غزة يمثل خطوة مهمة سوف تتلوها خطوات أخرى، المهم هنا أن تقدم الوثائق الدالة علي ارتكاب الجرائم عن طريق منظمات مدنية وحقوقية، والأكثر أهمية هو الانتهاء سريعا من عملية ترتيب الأوضاع الفلسطينية الداخلية التي باتت أشد ضررا بصورة النضال الوطني الفلسطيني والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.